

حوار مع د. أحمد حسن دحلي

مدير المركز الاتري للدراسات الاستراتيجية

قرار مفوضية ترسيم الحدود الارتية - الاثيوبية غير قابل للحوار

مجلس الامن لم يقم بالتزامه بموجب اتفاقية الجزائر

اجرى الحوار: احمد محمد عمر

اجرينا حوارا مع مدير المركز الاتري للدراسات الاستراتيجية د. أحمد حسن دحلي بمناسبة مرور ثلاثة عشر سنة على قرار مفوضية ترسيم الحدود بين دولة ارتريا وأثيوبيا، تناول فيه الاسس القانونية لقرار المفوضية، ومحاولات نظام الوياني العديدة للالتفاف على ذلك القرار، مشددا على انه قرار غير مفتوح للحوار أو الاستئناف. وقال ان مجلس الامن لم يف بواجبه بمقتضى اتفاقية الجزائر حيال الحكومة الاثيوبية، وبالمقابل تهافت في فرض العقوبات على ارتريا في 23 ديسمبر 2009 بموجب القرار 1907 الجائر وغير العادل وغير القانوني مستندا على تقارير ملفقة رفعها اليه " فريق رصد الصومال وارتريا".

والى نص الحوار:

سؤال : ما هو الاساس القانوني الذي تشكلت بموجبه مفوضية ترسيم الحدود الارتية - الاثيوبية؟

جواب - قبل الرد على هذا السؤال لا مندوحة من الاشارة الى ان ما بات يعرف في العالم بـ " الخلاف الحدودي " بين دولة ارتريا واثيوبيا بصورة متهافنة في عام 1998 لم يكن خلافا حدوديا كما بدا للعديد من الدول والخبراء، ولو كان مجرد خلاف حدودي عادي أو تقليدي لما ادى الى نشوب حرب شاملة ومدمرة بين البلدين، وذلك بحكم ان الخلافات الحدودية لا تحل بالقوة العسكرية وانما بالطرق القانونية. ويعلم الجميع بان ارتريا بذلت ومنذ اختلاق الحكومة الاثيوبية من العدم بوادر تلك الازمة في المناطق الحدودية، جهودا دبلوماسية حثيثة لتطويق المشكلة

المفتعلة، ولكن السلطات الاثيوبية اجهزت المساعي الارترية بصورة منهجية لعدة في نفسها، وفجرت الحرب، ولم تجلس الى طاولة المفاوضات مكرهة وتوقع " اتفاقية وقف الاعمال العدائية " في الجزائر العاصمة في 18 يونيو 2000، الا بعد فشل حملتها العسكرية الثالثة فشلا ذريعا وتكبد جيشها لخسائر جسيمة في العدة والعتاد، وتهشم مخطط سيطرتها على ميناء عصب وتبخر استراتيجيتها القاضية بفرض سياسة الامر الواقع على ارتريا. وهكذا اكرهت السلطات الاثيوبية على الجلوس الى طاولة الحوار والمفاوضات واجبرت على توقيع " اتفاقية وقف الاعمال العدائية " في 18 يونيو 2000 و " اتفاقية السلام الشامل " في 12 ديسمبر عام 2000 وذلك بحضور ومشاركة وضمان المجتمع الدولي ممثلا في الامين العام للامم المتحدة وقتذاك كوفي عنان، ورئيس منظمة الوحدة الافريقية حينذاك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وسكرتير منظمة الوحدة الافريقية السابق د.سالم أحمد سالم، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية آنذاك مادلين اولبرايت، وممثل رئيس الاتحاد الاوروبي سيرجي رينو السابق. ويمكن تلخيص بنود اتفاقيتي الجزائر في خمسة بنود محورية شكلت على اساسها مفوضية ترسيم الحدود ألا وهي:

- 1 - وقف اطلاق النار بين البلدين.
- 2 - اقامة مفوضية ترسيم الحدود.
- 3 - تولى مفوضية ترسيم الحدود مهمة تعيين وترسيم الحدود بين البلدين على اساس المعاهدات الاستعمارية التي بموجبها عينت الحدود بين البلدين، وهي على التوالي معاهدة 1900 و 1902 و 1908، علاوة على القانون الدولي ذات الصلة، وان تعين وترسم الحدود على اسس قانونية خالصة وفق تلك المرجعية القانونية، وليس على أساس التراضي بين الطرفين.
- 4 - اعتبار قرار مفوضية ترسيم الحدود قرارا نهائيا وملزما، وغير مفتوح للنقاش، وغير قابل للاستئناف.

5 - إذا لم يلتزم الطرفان أو أحدهما بقرار مفوضية ترسيم الحدود الملزم والنهائي، يتخذ مجلس الامن كل الاجراءات الضرورية الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ضد الطرف الرافض وذلك بمقتضى الفصل السابع من من ميثاق الامم المتحدة.

وبعد مضي اربعة ايام فقط من اعلان قرار مفوضية ترسيم الحدود، اصدر رئيس مجلس الامن حينذاك سيرجي لافروف (وزير خارجية روسيا الاتحادية الحالي) بيانا صحفيا في 17 ابريل 2002 ورد فيه " يعرب اعضاء مجلس الامن عن فرحتهم بالحل القانوني لمشكلة الحدود بين ارتريا وأثيوبيا طبقا لإتفاقية حل السلام الشامل المبرمة بين البلدين بالجزائر في ديسمبر 2000. وان اعضاء مجلس الامن يرحبون بقرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم الصادر في لاهاي بتاريخ 13 ابريل 2002. والى ذلك، اعرب رئيس مجلس الامن عن " تعاون والتزام مجلس الامن في تنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود وفي عملية السلام."

**سؤال :** قلت ان قرار مفوضية الحدود ملزم ونهائي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو، من اين يستمد قرار المفوضية الحدودية الزاميته؟

**جواب:** يستمد قرار مفوضية الحدود الارترية - الاثيوبية الزاميته من :

1 - اتفاقيتي 18 يونيو 2000 و 20 ديسمبر 2000.

2 - قبول وتوقيع الرئيس الارتري ورئيس وزراء اثيوبيا امام العالم لإتفاقية السلام الشامل وإلتزمهما بتطبيق قرار مفوضية الحدود الملزم والنهائي وغير المفتوح سواء للحوار أو للإستئناف أو للتعديل.

3 - توقيع الاتفاقية التي تنص على ان قرار المفوضية نهائي وملزم بحضور ومشاركة المجتمع الدولي الراعي للإتفاقية، ممثلا في الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان ورئيس منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وممثل رئيس الاتحاد الاوروربي سيرجي رينو ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية مادلين اولبرايت.

4 - تنص الفقرة ( أ ) من المادة 14 من " اتفاقية وقف العمال العدائية " بين ارتريا وأثيوبيا بأن مجلس الامن الدولي يملك صلاحية اتخاذ كل الاجراءات الضرورية من دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية حيال الطرف الذي لا يلتزم باتفاقية الجزائر التي نصت في البند 14 من المادة رقم 4 على ان قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية " ملزم ونهائي ". وهذا يعني إن مجلس الامن الدولي هو الجهة الدولية الراعية والضامنة لقرار مفوضية ترسيم الحدود.

ورغم ذلك فإن الحكومة الاثيوبية التي لم تف بالتزاماتها وفقا لاتفاقيتي الجزائر، وأحالت دون قيام مفوضية ترسيم الحدود برسم الحدود الدولية بين البلدين على ضوء قرارها الصادر في 13 ابريل 2002، ولم تستجب لمناشدات مجلس الامن الدولي لكي تلتزم بقرار المفوضية النهائي والملزم، وتستمر ومنذ 13 سنة من صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود في احتلال بعض الاراضي الارترية بما فيها بادمي حائلة دون عودة الآلاف من الارتريين الى ديارهم، خارقة بذلك اتفاقيتي الجزائر وقرار مفوضية ترسيم الحدود وكل الاعراف والقوانين الدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للنظام الإثيوبي الذي يعتمد وبصورة كبيرة للغاية على المساعدات الغذائية وغير الغذائية الدولية ان يتحدى المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الامن. والرد يكمن في ان النظام الاثيوبي بقيادة الوياني الذي كان بالأمس القريب يسعى لتقليد التجربة السياسية الالبانية أبان عهد انور خوجا ، ويطرح نفسه كقوى معادية للامبريالية الامريكية ولما كان يطلق عليه الامبريالية الاشتراكية، وها هو اليوم ينفذ الاجندة الامريكية بالوكالة في منطقة القرن الإفريقي وبالمقابل توفر له الادارة الامريكية المظلة الوقائية في مجلس الأمن وتعمل على تلميع صورته السياسية المنبوذة شكلا ومضمونا من قبل سكان اقليم تجراي وعموم سكان أثيوبيا والمنطقة برمتها، لكونه بات مصدر متاعب ومشاكل وأزمات وحروب تجاوزت حدود القرن الافريقي لتمتد الى منطقة حوض وادي النيل. ولو لم ينقض النظام الاثيوبي تعهدهاته الدولية ويرفض تطبيق قرار مفوضية الحدود، ولو قام مجلس الامن بواجبه ونفذ التزاماته بموجب اتفاقيتي الجزائر لكانت عملية ترسيم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا قد انتهت في نوفمبر 2003، ولحل السلام بين البلدين

ولعادت العلاقات بين البلدين وبما يخدم مصلحة الشعبين الصديقين، ولكن ولحسابات سياسية امريكية قبل ان تكون أثيوبية، اعتمت سياسة استدامة حالة اللا حرب واللا سلم بين البلدين بغية ابقاء بؤرة التوتر في المنطقة من ناحية، وبهدف استنزاف ارتريا على أكثر من صعيد من ناحية أخرى، وذلك في سياق مخطط تغيير النظام في ارتريا والذي جاهر به وبكل وقاحة رئيس وزراء اثيوبيا الراحل ملس زيناوي غير مرة، ولكن هيهات، ولا تستبعد بعض الدوائر السياسية والدبلوماسية ان ينقلب السحر على الساحر، وتردد قولها بأن بالأمس القريب روجت العديد من وسائل الاعلام كذبة مرض الرئيس الارتري بينما هو يتمتع بصحة جيدة، وإذ بالعالم يفاجأ برحيل برئيس وزراء أثيوبيا إثر مرض عضال أصابه !

**سؤال:** يحاول نظام الوياني عبر وسائل اعلامه ان يسوق انه ملتزم بقرار المفوضية، ولكن لتنفيذ القرار يطالب بالحوار مع ارتريا. فما هو الهدف من وراء ذلك؟

**جواب:** لو عدتنا برهة الى الورا سنلاحظ حربائية وعدم مسئولية مواقف الحكومة الاثيوبية، وخير برهان على ذلك ما يلي:

1 - فور صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود في 13 ابريل 2002 اصدر مجلس وزراء اثيوبيا بيانا جاء فيه:

أ - حصلت اثيوبيا على كل مطالبها في المنطقة المحددة بموجب معاهدة 1900، أي في القطاع الاوسط.

ب - أكدت المحكمة سيادة أثيوبيا على منطقة بادمي في القطاع الغربي.

ج - نالت أثيوبيا اراضي ارترية لم تكن ضمن مطالبها وذلك بحكم براءة قضاتها.

2 - ولكن اثيوبيا تراجعت وبسرعة قياسية وراديكالية عندما فهمت حقيقة قرار المفوضية التي أكدت بأن بادمي وبموجب اتفاقية 1900 تقع ضمن التراب الوطني الارتري، مثيرة في مطلع الامر اشكالية فنية بطلبها الشروع في بدء عملية تعيين الحدود من المنطقة الشرقية بدلا من المنطقة الغربية التي كانت الوحدة الخرائطية

للمفوضية تتوي البدء بها، ولم تعترض الحكومة الارترية على ذلك ما دامت كل الطرق تؤدي الى تعيين الحدود طبقا لنص وروح قرار المفوضية.

3 - وبعد مضي ثلاثة اشهر فقط على قرار ترسيم الحدود، أي في يوليو 2002 شرعت اثيوبيا في بناء المستوطنات في المناطق التي اقرت المفوضية بأنها ذات سيادة ارترية بناء على المعاهدات الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر وفي العقد الاول من القرن العشرين، وذلك في سياق خطة طفولية مكشوفة تهدف من خلالها فرض واقع جديد ومن ثم الزعم بأن تلك الاراضي يقطنها مستوطنون اثيوبيون. فهذه الحيل الموهلة في البدائية لا يمكنها ان تنطلي على أي انسان عادي، فما بالك بخبراء مفوضية ترسيم الحدود الدولية. علما ان مفوضية ترسيم الحدود كانت بالمرصاد لسياسة النظام الاثيوبي الاستيطانية بتأكيدا بأن أي وجود أثيوبي داخل الاراضي الارترية المحددة بموجب قرارها، يعتبر غير قانوني وغير شرعي ويجب ان يزول.

4 - أبلغت الحكومة الاثيوبية في 7 نوفمبر 2002 مجلس الامن رسميا بأنها لن تلتزم بعملية سحب وحداتها من الاراضي الارترية ونقل سكانها من المستوطنات وفقا لطلب مفوضية ترسيم الحدود المستند على الفقرة 16 من المادة 4 من " اتفاقية السلام الشامل " الموقعة بين البلدين في 12 ديسمبر 2000.

5 - بعث رئيس وزراء اثيوبيا الراحل ملس زيناوي بتاريخ 19 سبتمبر 2003 رسالة الى الامين العام للامم المتحدة السابق كوفي عنان ورد فيها:

أ - " تعتبر أثيوبيا قرار مفوضية ترسيم الحدود غير قانوني وغير عادل وغير مسؤول."

ب - " قرار مفوضية ترسيم الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، هو أبعد من أن يخلق مناخ استقرار بين البلدين، وأقرب ما يكون الى تفجير صراع جديد."

ج - " لقد ولجت مهمة مفوضية ترسيم الحدود الارترية- الاثيوبية منعطف أزمتهما الأخيرة."

د - " وبناء على ما تقدم، ينبغي على مجلس الامن إقامة آلية بديلة لمفوضية ترسيم الحدود " .

6 - قال وزير خارجية اثيوبيا سيوم مسفن في خطاب القاه في بتاريخ 28 سبتمبر 2004 في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العمومية للأمم المتحدة:

أ - إن قرار مفوضية ترسيم الحدود لا يعدو ان يكون " ملاحظة " .

ب - " تقبل اثيوبيا 85 في المائة من " ملاحظة " المفوضية " .

ج - " و ما تبقى من " ملاحظة " مفوضية ترسيم الحدود، الـ 15 في المائة يكمن حلها عبر حوار مفتوح " .

د - " إن إنجاز عملية السلام وتعيين الحدود على الارض يقعان على عاتق اثيوبيا واريتريا "، مستبعدا دور المجتمع الدولي مع انه شريك اساسي في مجمل عملية السلام وتعيين وترسيم الحدود بين البلدين. وذلك في عملية مكشوفة للإلتفاف على مفوضية الحدود، ولكن هيهات.

7- بغية الإلتفاف على قرار مفوضية ترسيم الحدود، طرحت اثيوبيا في 24 نوفمبر 2004 " خطة سلام " للازمة الحدودية مع اريتريا تتالف من خمس نقاط وهي:

أ " حل النزاع بين اريتريا واثيوبيا عبر السبل السلمية، ومن خلال المفاوضات على اساس مبدأ الأخذ والعطاء " .

ب - " حل جذور واسباب الصراع بالحوار وصولا إلى تطبيع العلاقات بين البلدين " .

ج - " قبول اثيوبيا من حيث المبدأ لقرار مفوضية ترسيم الحدود الاثيوبية- الاريترية " .

د - موافقة اثيوبيا على دفع مستحقاتها المالية، وتعينها ضباط الإتصال الميدانيين " .

٥ - " بما ان تنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود كما هو سيقود الى مزيد من تصعيد التوتر بين البلدين، وعليه فان الموقف الاثيوبي يرتكز على محورين وهما : القبول المبدئي لقرار المفوضية من ناحية، والتزام بمبدأ الاخذ والعطاء من ناحية اخرى".

8 - نشرت اثيوبيا في 16 ديسمبر 2004 ما بين ست أو سبع فرق عسكرية في مواقع تبعد بين 25 و 45 كيلومترا من مناطق الحدود المشتركة وفق ما افادت تقارير بعثة الأمم المتحدة في اريتريا واثيوبيا ، وهذا ما أكده الامين العام للامم المتحدة في التقرير الذي رفعه الى مجلس الأمن الدولي في السابع من مارس 2005. وذلك التصعيد العسكري الاثيوبي يتنافى جملة وتفصيلا مع اتفاقيتي السلام الموقعة بين اسمرا واديس ابابا في الجزائر بحضور وشهود المجتمع الدولي.

9 - رفضت اثيوبيا دعوة مفوضية ترسيم الحدود للحوار الذي كان من المزمع ان يجري في لندن في 22 فبراير 2005 حول الشروع في تعيين الحدود على الارض طبقا لقرار المفوضية. وبررت اثيوبيا رفضها للحوار بقولها:

1- الحوار سابق لأوانه.

2- غير مجد في الوقت الراهن.

3- سيؤثر سلبا على عملية ترسيم الحدود.

4- لا يأخذ في الاعتبار مشروع السلام الاثيوبي المكون من خمس نقاط.

ولقد رد رئيس مفوضية الحدود الاريترية- الاثيوبية السير اليهو لوترباخت في 24 فبراير 2005 تقريرا مفصلا رفعه الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان حول العراقيل التي ما برحت تضعها اثيوبيا أمام مفوضية الحدود للحيلولة دون أداء مهامها وذلك منذ صدور قرار التحكيم في 13 ابريل 2002، والتي أجبرتها في خاتمة المطاف على إغلاق مكاتبها الميدانية في 24 فبراير 2005. وفيما يلي أبرز تلك النقاط:



**1 -** " لقد أحجمت المفوضية حتى الآن عن إبداء أي تقييم قانوني للظروف التي أفضت الى حالة الجمود الراهنة، غير انها ترى الآن من الضروري التذكير بالتطورات الرئيسية التي أدت الى الحالة الراهنة، وتحديد السلوك الذي حال دون إتمام المفوضية لولايتها.

**2 -** " بموجب اتفاق الجزائر المبرم في ديسمبر 2000، طلب من اللجنة أن تقوم في نفس الوقت بتعيين وترسيم الحدود.

**3 -** " تمثلت ولاية المفوضية المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من المادة 4 من اتفاق الجزائر في تعيين ورسم الحدود المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة في عهد الاستعمار، أي معاهدة " 1900 و 1902 و 1908 " والقانون الدولي الساري ذات الصلة. ولا تكون لها سلطة اتخاذ قرارات حسب مقتضى الإنصاف والحسنى". وخلال الإجراءات التي أدت الى قرار التعيين، لم يعترض أي من الطرفين على ان تنطلق اللجنة من الحدود التي يتبين لها بموضوعية إنها محددة في المعاهدات المذكورة".

**4 -** " عندما صدر قرار التعيين، قبله الطرفان معا وقبلا تعيينه للحدود، نظرا الى انهما ملتزمان بذلك بموجب اتفاق الجزائر. وكان قبول كل طرف تاما وعلنا على الملأ".

**5 -** " في 17 يوليو 2002، وبناء على شكوى تفيد فيها اريتريا بان مواطنين اثيوبيين يستوطنون قرية ديمبي منغول على الجانب الاريتري من الحدود التي أقرتها المفوضية، اصدرت المفوضية امرا يقضي بقيام اثيوبيا بسحب مواطنيها من تلك القرية. وفي 14 اغسطس 2002، طلب مجلس الامن الى الطرفين، في قراره رقم ( 1430 )، الامتناع عن القيام من جانب واحد بنقل القوات او السكان، بما في ذلك إنشاء أي مستوطنات جديدة في المناطق المتاخمة للحدود، الى أن يتم انجاز ترسيم الحدود والنقل المنظم للسيطرة على الاراضي، عملا بالمادة 4 البند 16 من " اتفاق السلام الشامل". ولم تمتثل اثيوبيا لأمر اللجنة. وفي 7 نوفمبر 2002،

قررت رسميا بان اثيوبيا لم تمتثل لالتزامها وابلغت مجلس الامن بذلك. ولم تمتثل اثيوبيا حتى الان لأمر اللجنة".

**6 -** " وجهت اثيوبيا الى الامين العام رسالة مؤرخة 19 سبتمبر 2003، أبرزت فيها ما وصفته بـ " القرارات المفنكرة تماما الى الشرعية والعدل وروح المسؤولية التي اتخذتها المفوضية بشأن بادمي واجزاء من القطاع الاوسط"، فأوضحت بذلك، حسب اعتقاد اللجنة، إن شكوى اثيوبيا تتعلق بقرار تعيين الحدود لا بعملية ترسيم الحدود. واقرحت اثيوبيا ان ينشئ مجلس الامن آلية بديلة لترسيم الأجزاء المتنازع عليها من الحدود " على نحو عادل وقانوني ". وردت المفوضية على هذه الرسالة، التي اعتبرت انها " تتضمن بيانات تنطوي على سوء فهم وتضليل " ... وردت المفوضية بتفصيل على كل اعتراض من اعتراضات اثيوبيا".

**7 -** لم تسمح اثيوبيا بعملية ترسيم الحدود، وتعقب المفوضية على ذلك قائلة: " وسعت اثيوبيا الى تبرير موقفها بادعائها ان عملية ترسيم الحدود معيبة نظرا لعدم اتساقها مع اتفاق الجزائر نسا وروحا... وفي تقريرها الحادي عشر الى الامين العام، شعرت المفوضية بانها مضطرة " بان تستنتج ان اثيوبيا كلامها - الذي تريد به التشديد على ان عملية ترسيم الحدود هي التي تهمها حصرا - يعبر عن عدم رضاها عن الحدود في شكلها الذي ينص عليه موضوعيا قرار تعيين الحدود في شكل عراقيل اجرائية تعيق عملية الترسيم، وهو أمر لا يحق لها ان تقوم به".

**8 -** دعت المفوضية في 4 فبراير 2005 الطرفين للاجتماع معها في لندن في 22 فبراير 2005. وقبلت اريتريا الدعوة، اما اثيوبيا رفضتها قائلة ان الاجتماع سيكون " سابقا لأوانه... وسيكون غير مجد وقد يوتر سلبا على عملية ترسيم الحدود... واوضحت اثيوبيا ان على الطرفين ان يعالجا عن طريق الحوار ما وصفته بانه " مواطن خلل وعراقيل التنفيذ " في قرار تعيين الحدود. " وبهذه الطريقة لا غير ستتاح الظروف الضرورية لكي تنجز المفوضية مهامها".

**9 -** " واثيوبيا غير مستعدة للسماح بمواصلة عملية الترسيم على النحو المبين في توجيهات ترسيم الحدود ووفقا للجدول الزمني الذي حددته المفوضية. وهي تصر

حاليا على ان يسبق ذلك " حوار "، بيد انها رفضت فرصة اجراء مثل هذا "الحوار" في اطار عملية الترسيم التي يتيحها اقتراح المفوضية بان تجتمع مع الطرفين في 22 فبراير. وهذا اخر اجراء من سلسلة إجراءات العرقلة المتخذة منذ صيف 2002، وهو يناقض ما تردده اثيوبيا من قبول قرار التعيين " .

10 - " ولا بد للمفوضية ان تختتم بالإشارة الى ان الخط الحدودي قد حدد بصورة قانونية ونهائية في قرارها المتعلق بتعيين الحدود المؤرخ 13 ابريل 2002. ورغم عدم ترسيمه، فهو رهن فقط بتحفظات طفيفة أبدت في قرار تعيين الحدود، ملزم للطرفين، الا اذا اتفقا على خلاف ذلك. وأي تصرف لا يتفق مع خط الحدود هذا، تصرف غير قانوني " .

وعندما وجدت مفوضية ترسيم الحدود ان النظام الاثيوبي اوصد امامها كل سبل ترسيم الحدود على الارض بوضع الاعمدة، قررت ترسيم الحدود بين البلدين بصورة افتراضية عبر الاحداثيات والخرائط القانونية التفصيلية. علما ان الاحداثيات والخرائط القانونية القائمة على المعاهدات الاستعمارية التي عينت الحدود والقانون الدولي ذات الصلة هي المرجعية القانونية الاولى والأخيرة في ترسيم الحدود وفي حل أي سوء فهم أو خلاف حدودي على الارض. وكما هو معروف ان المناطق الجبلية الوعرة والوديان العميقة والأراضي الرخوة التي تتغير طبوغرافيتها بفعل العوامل الطبيعية، والحدود البحرية والمائية دائما أبدا ما ترسم عبر الاحداثيات والخرائط القانونية لتعذر وضع الاعمدة.

وأيا كان الأمر فإن البروفسور اليهو لوترباخ رئيس مفوضية ترسيم الحدود :

1 - رفع في 27 نوفمبر 2006 تقريرا مفصلا الى الأمين العام للأمم المتحدة والذي ادرجه هذا الاخير ضمن تقرير قدمه الى مجلس الأمن في 15 نوفمبر 2006. ولقد سرد البروفسور اليهو لوترباخ بصورة مفصلة الإشكاليات التي صادفت المفوضية والعراقيل التي افتعلتها الحكومة الأثيوبية للحيلولة دون ترسيم الحدود على الأرض مع ارتريا بوضع الأعمدة وفقا لقرار مفوضية الحدود الصادر

في 13 ابريل 2002، قبل تقديم جدول نقاط الحدود والإحداثيات المفصلة والدقيقة مرفقة مع خريطة تظهر الحدود الدولية بين ارتريا وأثيوبيا. وجاء في في الفقرة 22 من نفس تقرير رئيس مفوضية الحدود " لا يمكن للمفوضية ان تكون قائمة الى ما لا نهاية... وإذا لم يصل الطرفان الى اتفاق في غضون 12 شهرا، أي مع نهاية نوفمبر 2007، أو لم يطلبوا من المفوضية ان تستأنف نشاطها، فالمفوضية ستعتبر الحدود بين البلدين مرسومة عمليا بموجب قائمة نقاط الحدود الملحقة مع التقرير، وهكذا تعتبر مهمة المفوضية قد انجزت... وقرار تعيين الحدود الصادر في 13 ابريل 2002 هو القرار القانوني المعتمد الوحيد الذي يوضح الحدود " الارترية - الأثيوبية.

2 - بعث الرئيس الارتري اسيااس افورقي خطابا الى رئيس مفوضية الحدود الارترية - الاثيوبية في 19 نوفمبر 2007 ورد فيه:

2 - 1 - ارتريا ملتزمة بحكم القانون وبمجملة اتفاقية سلام الجزائر و قبلت قرار مفوضية الحدود من دون غموض.

2 - 2 - أثيوبيا وبدعم من أعوانها تزعم إنها ملتزمة باتفاقية الجزائر، ولكنها تعمل جاهدة لإعادة فتح باب المفاوضات حول قرار تحكيم نهائي وملزم وذلك في محاولة منها لإيجاد آلية " بديلة " .

2 - 3 - لو كانت اتفاقية الجزائر قد احترمت ولو كان قرار المفوضية النهائي والملزم قد قبل تماما، وعملية الترسيم قد أنجزت، لكان الشعب الارتري والأثيوبي قد عادا منذ أمد طويل الى علاقات حسن الجوار والتعاون.

2 - 4 - نأمل في ان يتم تحميل أثيوبيا والذين يشجعونها في سلوكها غير القانوني مسؤولية استمرارية العداء والتوتر.

2 - 5 - تقبل ارتريا ترسيم الحدود الافتراضي.

3 - ومن طرفها أرسلت الحكومة الأثيوبية بواسطة وزير خارجيتها وقتذاك سيوم مسفن خطابا الى رئيس مفوضية الحدود في 27 نوفمبر 2007 جاء فيه:

" لم تقبل ارتريا وأثيوبيا بترسيم الحدود بصورة نهائية عبر الإحداثيات."

الأمر الغريب، اذا كان وزير خارجية أثيوبيا يمكنه مخاطبة مفوضية ترسيم الحدود باسم بلاده، فان أحدا لم يعينه ناطقا باسم الحكومة الارترية التي عبرت عن موقفها من خلال رسالة الرئيس أسياس افورقي الى رئيس مفوضية ترسيم الحدود والذي أعلن فيها وبوضوح وشفافية عن قبول دولة ارتريا بقرار مفوضية الحدود القاضي بترسيم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا بواسطة نقاط الحدود المحددة والإحداثيات الدقيقة والخرائط التوضيحية المفصلة والتي تعتبر كلها ملزمة ونهائية.

4 - وفي رسالة من المستشار القانونية الارترية البروفسورة لي بريلمير الى

رئيس مفوضية الحدود في 29 نوفمبر 2007، كتبت حرفيا " ان أثيوبيا وبكل بساطة مخطئة في قولها بأن " لا ارتريا ولا أثيوبيا قبلتا ترسيم الحدود بين البلدين من قبل مفوضية الحدود من خلال الإحداثيات بصورة نهائية تبعا لتقرير مفوضية الحدود المؤرخ بـ 26 نوفمبر 2006." وتواصل البرفسورة ردها قائلة " بالعكس، فارتريا أقرت الإحداثيات التي حددتها مفوضية ترسيم الحدود باعتبارها نهائية وملزمة أسوة بسائر قراراتها."

5 - أصدرت مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الأثيوبية بتاريخ 30 نوفمبر 2007 تصريحاً صحافياً في لاهاي أكدت فيه بأن الحدود بين دولة ارتريا وأثيوبيا قد عينت بمقتضى قرار المفوضية الصادر في 13 ابريل 2002، وتمت عملية ترسيم الحدود بصورة افتراضية بواسطة نقاط الحدود والإحداثيات والخرائط.

6 - وأخيراً وليس آخراً، وفي 7 يناير 2008 وفي تقريره السادس والعشرين والأخير الى الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون، أكد رئيس مفوضية الحدود البروفسور اليهودي لوترباخ:

6 - 1 - لقد رسمت الحدود الدولية بين ارتريا وأثيوبيا بصورة نهائية من خلال نقاط الحدود المرفقة مع تقريرها الى الأمين العام للأمم المتحدة في 27 نوفمبر 2006.

6 - 2 - لقد رسمت الحدود نهائيا وفقا لقرار تعيين الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، وهو وحده المعتمد قانونيا لتحديد الحدود بين البلدين.

6 - 3 - قبلت ارتريا قرار مفوضية الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، وبترسيم الحدود بصورة نهائية وملزمة عبر نقاط الحدود والإحداثيات والخرائط، ونفت ارتريا عبر خطاب رئيس دولتها ومستشارة ارتريا القانونية ما ورد في خطاب الحكومة الأثيوبية الذي يدعي بأن الطرفين لم يقبلا ترسيم الحدود افتراضيا.

6 - 4 - أرسلت الخرائط الموقعة والموضحة للنقاط الحدودية رسميا الى ارتريا وأثيوبيا في 30 نوفمبر 2007. ويحتفظ في الأمم المتحدة بنسخ من تلكم الخرائط، وبكل تقارير ووثائق ورسائل مفوضية ترسيم الحدود الدولية بين دولة ارتريا وأثيوبيا، ويمكن الاطلاع على جميع تلك الوثائق على الموقع الاليكتروني لمحكمة العدل الدولية في لاهاي.

وعندما وجدت الحكومة الاثيوبية نفسها محشورة في زاوية ضيقة بلا مخرج: سعت ولا تظل تسعى من دون طائل عبر دعم بعض الدوائر في الادارة الامريكية على فتح الحوار حول قرار مفوضية الترسيم النهائي والملزم وذلك بغية الالتفاف عليه وافراغه من محتواه، زاعمة انها قد قبلته من حيث المبدأ، ولكن تطبيقه يحتاج الى حوار على قاعدة " خذ واعط ". وفي هذا الصدد اناط مندوب الولايات المتحدة السابق في مجلس الامن السفير جون بولتون اللثام عن مسعى بعض المسؤولين الامريكيين في دعم الموقف الاثيوبي الرامي على اعادة مناقشة قرار مفوضية الحدود، بتأكيده في كتاب اصدره في عام 2007 بعنوان " الاستسلام ليس خيارا " بأن مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية للشؤون الافريقية السابقة جنداي فريزر، " ولأسباب لم افهمها طلبت مني في مطلع عام 2006 فتح باب الحوار على قرار مفوضية ترسيم الحدود وبحكم انه لم يكن بمقدوري شرح وتبرير ذلك الطلب لمجلس الامن، فإني لم اقدم على ذلك ". ولا بد من الإشارة هنا بأن

رئيس وزراء اثيوبيا الحالي هيلي ماريام دسالين يسير على أثر رئيس الحكومة الاثيوبية الراحل ملس زيناوي بطلب الحوار المباشر مع الرئيس اسيااس افورقي حتى لو اقتضى الامر بالمجيء الى اسمرأ، ثم يهدد ويتوعد ويناور بصورة شبه بهلوانية لا تنطلي على أحد. وان حكام أثيوبيا بما فيهم رئيس الوزراء يعرفون قبل غيرهم ماذا عليه ان يفعلوا قبل طلب الجلوس على مائدة الحوار مع القيادة الارترية، أي:

1 - الانسحاب الكامل من التراب الوطني الارتري المحدد بناء على قرار مفوضية ترسيم الحدود في 13 ابريل 2002.

2 - احترام السيادة الارترية.

3 - عدم التدخل في شؤون ارتريا الداخلية

4 - الكف عن الاستفزازات العسكرية وسواها.

5 - الالتزام بالقوانين والأعراف الاقليمية والقارية والدولية.

6 - الالتزام بالاتفاقيات التي تبرمها.

وعندئذ فقط يكون لكل حادث حديث.

**سؤال:** حدثنا عن الطابع الدولي للقرار؟

**جواب:** قرار مفوضية ترسيم الحدود هو قرار دولي لكونه:

1 - صادر عن مفوضية تحكيم تابعة لمحكمة العدل الدولية.

2 - يستند القرار على ارضية قانونية دولية وهي المعاهدات الاستعمارية التي بموجبها عينت الحدود بين ارتريا واثيوبيا في العقد الاخير من القرن التاسع عشر وفي العقد الاول من القرن العشرين، والقانون الدولي ذات الصلة.

3 - ابرام الاتفاقية التي حددت المرجعية القانونية لتعيين وترسيم الحدود بحضور ومشاركة وضمان المجتمع الدولي ممثلا في الامين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية وممثل رئيس الاتحاد الاوروبي.

4 - تولي مجلس الامن مهمة ضمان التزام والزام ارتريا واثيوبيا بقبول وتطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزم من دون شرط أو قيد.

5 - حفظ كل وثائق مفوضية ترسيم الحدود وفي مقدمتها قرار 13 ابريل 2002 ضمن وثائق الامم المتحدة في نيو يورك وضمن وثائق محكمة العدل الدولية في لاهاي.

6 - بعد رفض النظام الاثيوبي لعملية ترسيم الحدود على الارض، رسمت مفوضية ترسيم الحدود بين دولة ارتريا واثيوبيا بصورة افتراضية من خلال الاحداثيات والخرائط كما ذكرت سابقا، ثم سلمت نسخة من جملة هذه الوثائق القانونية الى كل من ارتريا واثيوبيا والاتحاد الافريقي والامم المتحدة، واعتبرت عملية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية منتهية، وان مهمتها قد اكتملت، قبل ان تعلن حل نفسها بنفسها تبعا لما جاء في التقرير الاخير الذي رفعه رئيس المفوضية اليهو لوترباخ في 7 يناير 2008 الى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون. ولقد حرص رئيس مفوضية الحدود ان يضع النقاط على الحروف في تقريره الاخير بسطره حرفيا:

1 - " لقد رسمت الحدود الدولية بين ارتريا واثيوبيا بصورة نهائية من خلال نقاط الحدود المرفقة مع التقرير المقدم الى الامين العام للأمم المتحدة في 27 نوفمبر 2006."

2 - " لقد رسمت الحدود نهائيا وفقا لقرار تعيين الحدود الصادر في 13 ابريل 2002، وهو وحده المعتمد قانونيا لتحديد الحدود بين البلدين."

سؤال: اذا كان القرار كما شرحت ذا طابع دولي، فلماذا لا يضغط المجتمع الدولي على نظام الوياني لإجباره على احترام القرار وتنفيذه؟



**جواب:** من مفارقات الامور إن كل دول العالم ما عدا اثيوبيا تؤيد قرار مفوضية الحدود الارترية - الاثيوبية، وتقول لا بد من تطبقه فقط من الناحية النظرية، ولكن عمليا فإن الادارة الامريكية تحوول دون نهوض مجلس الامن الدولي بدوره في الزام الحكومة الاثيوبية بتنفيذ قرار المفوضية وفرض العقوبات عليها بموجب الفقرة ( أ ) من المادة 14 من " اتفاقية وقف الاعمال العدائية " الموقعة في 18 يونيو 2000. وعليه فلا غرو اذا ما بات دور مجلس الامن اضحى قاصرا على مناقشة البلدين بتطبيق قرار المفوضية، علما ان دولة ارتريا قبلت القرار التزاما ووفاء بتوقيعها لإتفاقيتي الجزائر في 18 يونيو و 12 ديسمبر 2000، وان رئيس مفوضية الحدود السير اليهو لوترباخ بذل قصارى جهده حيال الحكومة الاثيوبية وإزاء مجلس الامن بغية ترسيم الحدود على الارض، ولكن لم يجد التجاوب المرتقب نتيجة للموقف الامريكي الداعم للنظام الاثيوبي سواء كان ظالما أو مظلوما مكفاءة للأدوار السلبية التي يلعبها في منطقة القرن الافريقي والبحيرات الكبرى بالوكالة عن الادارة الامريكية وتحت مظلتها وحمائتها في مجلس الامن، لكي لا تتخذ اجراءات عقابية ضده. اصف الى ذلك ان الجميع يذكر ويتذكر بأن مجلس الامن الدولي لاذ بالصمت الرهيب والمدوي في ذات الآن حينما احتلت اثيوبيا اجزاء واسعة من الصومال بما فيها مقديشو العاصمة في نهاية ديسمبر 2006، وان في ذلك أكثر من رسالة ودلالة على ما آل اليه مصير مجلس الامن، ولكنه وبالمقابل لا يتوانى بل يتهافت في اصدار قرارات غير قانونية وغير عادلة عندما يتعلق الامر بارتريا بالأمس كاليوم ، أي القرار الفيدرالي في عام 1950 وقرار فرض العقوبات بموجب الفصل السابع في 2009 ، فيا لها من مأساة أو من ملهاة تكشف أكثر مما تستر حقيقة وطبيعة ودور مجلس الامن. وأنا هنا لست بصدد كشف أو اكتشاف حقيقة تاريخية وسياسية تتعلق بطبيعة مجلس الامن، بقدر ما أريد فقط تسليط بعض الاضواء على ذلك بوضع بعض النقاط على الحروف ليس إلا.

وسيتخلص من ذلك، بأن في ظل سيادة هذه المعطيات الدولية الراهنة يكون من باب أضغاث احلام أو العبث أو خداع الذات المراهنة على نهوض مجلس بدره وفقا

لميثاق الامم المتحدة ذاته رغم كل علاته واشكالياته وقصوره منذ اليوم الاول لإعتماده.

**سؤال:** نريد الآن ان تحدثنا عن خلفيات واسباب ودوافع قرار مجلس الامن 1907 ضد ارتريا؟

**جواب:** بادئ ذي بدء لم يعد خافيا على أحد بأن قرار مجلس رقم 1907 والصادر في 23 ديسمبر 2009 لا يستند على أية ارضية قانونية و لا هو مدعوم بقرائن موثقة، ولكنه فرض عنوة على ارتريا تحت جنح عيد الميلاد من قبل الادارة الامريكية عبر مجلس الامن التي اعدت القرار وحددت الاطراف الي تلعب الادوار وكأننا في خشبة مسرح هوليوود وليس في قاعة مجلس الامن الدولي. وفي هذا الصدد كشف موقع ويكيليكس الاليكتروني في 23 ديسمبر 2009 بان مندوبة الولايات المتحدة في الامم المتحدة السابقة سوزان رايس قالت للرئيس الاوغندي يويري موسفيني بأن مشروع قرار 1907 اذا قدم من قبل اوغندا وبوركينا فاسو سيجد بجانب الدعم الامريكي بطبيعة الحال دعم بريطانيا، وان فرنسا ستطأطئ رأسها، وان القرار سيمر بالمرآهنة على عدم استخدام روسيا الاتحادية والصين لحق الفيتو للحيلولة دون صدور القرار، وهذا ما حدث، وهذا الحادث يذكرني كيف صادرت الولايات المتحدة الامريكية حق الشعب الارتري في تقرير المصير في عام 1950 عبر الامم المتحدة وفرضت عليه الاتحاد الفيدرالي، قبل ان يلغى ذلك القرار الفيدرالي من الطرف الاثيوبي وحده في عام 1962 ضاربا عرض الحائط بالميثاق الفيدرالي وضاما ارتريا الى اثيوبيا تحت مظلة واشنطن. وان الامم المتحدة الجهة الدولية المتولية رسميا ضمان احترام القرار الفيدرالي لم تحرك ساكنا، بل تجاهلت نضال الشعب الارتري الى ان انتزع حريته بأرواح الالاف من شهدائه الابطال بعد ثلاثة عقود ، واتت في خاتمة المطاف لكي تشرف على الاستفتاء في استقلال البلاد، بعدما حسم الشعب الارتري قضيته السياسية عسكريا وفرض حريته واستقلاله على أثيوبيا والولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة نفسها.

واليوم كالبارحة فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت بواسطة مجلس الامن القرار 1907 الجائر وغير العادل في 23 ديسمبر 2009 بصورة متهافئة ومتهورة بحق دولة ارتريا وهي احدى اعضاء الامم المتحدة، من دون تكليف بقية أعضاء مجلس الامن أنفسهم عناء بحث وتمحيص التقارير الزائفة والمعلومات المزيفة والادعاءات الكاذبة والمغالطات المكشوفة التي قدمه اليه " فريق رصد الصومال وارتريا " ، والتي زعم فيها بأن ارتريا :

1 - " ارسلت الفين جندي الى الصومال."

2 - " بعثت شحنات اسحلة جوا وبحرا الى الصومال."

3 - " اعتدت على جيبوتي في رأس دوميرس وفي جزيرة دوميرا."

ولكن وبعد وقت قصير للغاية من اعتماد مجلس الامن للقرار 1907 ضد ارتريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، تجلى للجميع وبصورة ساطعة زيف تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا " والذي بادر بدوره:

1 - سارع بإسقاط تهمة ارسال ارتريا 2000 عسكريا الى الصومال من تقاريره اللاحقة بعدما عرف العالم حقيقة الكذبة الكبيرة.

2 - بادر بإسقاط تهمة ارسال الاسلحة الى الصومال جوا وبحرا من تقاريره التالية لكونها لم تستند على قرائن مادية ملموسة، بل اختلقت من العدم وغدت مكشوفة.

3 - ثبت عمليا ان تهمة اعتداء ارتريا على جيبوتي باطلة. وتجدر الاشارة هنا الى ان مجلس الامن دان ارتريا في بيان اصدره في 12 يونيو 2008 مدعيا ان ارتريا اعتدت على جيبوتي، ثم شكل في 25 يونيو أي بعد مرور 13 يوما على بيان الادانة " بعثة تقصي الحقائق " حول " الاعتداء الارتري " المزعوم على جيبوتي. ويفهم من ذلك الى ارتريا ليست متهمة بل مدانة الى ان تثبت براءتها، وحتى بعدما تثبت براءاتها فهي مدانة، لأن منطق الحكم يقوم على قاعدة " عنزة ولو طارت " .

**سؤال:** هناك ثمة مؤشرات تلوح في الافق وتدل على ان القرار 1907 في طريقه الى التآكل. هل لك ان توضح لنا الجو العام السائد والمزاج الدولي فيما يتعلق بقرار فرض العقوبات على ارتريا؟

**جواب:** بحكم ان القرار 1907 هندسته الادارة الامريكية في واشنطن وتم اخراجه عبر السفارة سوزان رايس في مجلس الامن في نيو يورك بعد تسويقه في لندن وباريس وأديس أبابا وكمبالا وعواصم افريقية اخرى، فهو لا يعدو ان يكون قرارا سياسيا امريكيا خالصا، لا يستند على اية ارضية قانونية، بقدر ما يرتكز على حزمة اكاذيب والتي سقطت الواحدة تلو الاخرى كما نوهت آنفا، وبقي القرار ساري المفعول لسخرية القدر. فعليه، وفي تقديري ان هذا القرار لم ولن يتآكل على الاطلاق، بل سيبقى أبد الدهر وصمة عار تاريخية وسياسية واخلاقية على جبين مجلس الامن الدولي برمته. وبحكم ان لا يصح الا الصحيح مهما طال الزمن أو قصر، فان هذا القرار اسوة بقرار الاتحاد الفيدرالي سيواري الثرى، ولكنه سيلاحق كل الاطراف الضالعة فيه من قريب أو بعيد على مدى التاريخ. والآن وبعد مضي ست سنوات على ذلك القرار، وانكشاف حقيقة المسرحية السياسية الامريكية على غرار مسرحية امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وما تلاها من هلاك ودمار وكوارث لا تظل متأججة، فلا عجب ان غدت بعض الدول الكبرى والوسطى والصغرى تشعر بتأنيب الضمير، وتعرب عن ندمها خلف الابواب المغلقة حتى اشعار آخر لتواطئها في تمريره قرار مجلس الامن رقم 1907 ضد ارتريا، لكون الحقيقة تأبى إلا وان تنفجر في وجه الجميع تحت اشعة الشمس المحرقة لأجنحة الخفافيش التي نسجت خيوط قرار 1907 تحت جناح ظلام الاكاذيب.

**سؤال:** ما هي خطورة سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية على أمن وسلام منطقتنا؟

**جواب:** السياسات الامريكية المراهقة والمتهورة تقود ليس منطقة القرن الافريقي، بل العالم الى حافة الازمات عبر الفوضى الخلاقة لإنهيار الدول وسيادة الكوارث

وشبوع المآسي وتوالد وتضاعف الازمات البنيوية، ولدينا امثلة حية وناطقة لما آل اليه مصير افغانستان والعراق وليبيا والصومال واليمن والحبل على الجرار.

ومهما كان الامر، فإن كل المعطيات التي تلوح بوادرها الاولية هنا وهناك، توحى بأن العالم برمته يوجد الآن في عتبة مرحلة تاريخية وسياسية توشك ان تطوى نهائياً، وينزوي معها عهد القطبية الأحادية، وتبدأ مرحلة تاريخية جديدة توجد قيد المخاض ومفتوحة في وجه جميع الاحتمالات، بحكم ان حركة التاريخ لا تعطى بصورة قبلية أو آلية، لكونها عملية ديناميكية محكومة بروح دياليكتيكية، وهنا يحق القول مع الفيلسوف الالمانى فريدريك هيغل بأن بومة منيرفا لا تحلق إلا عند الغسق.